رفع السن من 16 إلى 18 عاما

الشطي يطالب بعدم إعدام الحدث

خالد الشطي

اقترح النائب خالد الشطي بقانون تعديل قانون الأحداث رقم (111) لسنة 2015 لرفع سن الحدث من 16 عاما الى 18 عاما وعدم الحكم بالإعدام ولا الحبس المؤبد على الحدث.

وتابع في اقتراحه : إذا ارتكب الحدث الذي أكمل الخامسة عشرة ولمن يجاوز الثمانية عشر من العمر جناية عقوبتها الإعدام أو الحبس المؤبد، يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على الخمسة عشر سنة.

اللجنة ترفض سحب 600 مليون دينار لسداد المتبقي من رأس مال «الكويتية»

العبدالله: «المالية البرلمانية» قلقة من الصلاحيات الممنوحة في مشروع مدينة الحرير

ربيع سكر

أكد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء محمد العبدالله أنه اجتمع مع أعضاء اللجنة المالية البرلمانية للإطلاع على دور الحكومة في قانون إنشاء هيئة مدينة الحرير. وتابع العبدالله في تصريحات للصحافيين ان أعضاء اللجنة أبدوا تخوفهم من الصلاحيات التي أعطيت للهيئة والاستثنائات الممنوحة للهيئة في كثير من القوانين. ولفت العبدالله الى ان الحكومة حاولت ان تكون اكثر شفافية مع أعضاء اللجنة وتبين لهم الأسباب الواقعية والفلسفية القائمة عليها لإعداد القانون لاسيما وأن قانون مدينة الحرير يعتبر ضخم وله انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة. وأوضح العبدالله انه تم الاتفاق على تشكيل فريق فني من قبل أعضاء اللجنة المالية ومن الحكومة وذلك لإظهار كل التساؤلات التي يحملها أعضاء اللجنة. وبين العبدالله ان الحكومة مستمرة في عقد الاجتماعات مع اللجنة بخصوص قانون مدينة الحرير و سيستمر لأشهر حتى يتم اعداده بشكل سليم. الى ذلك اجتمعت اللجنة المالية لمناقشة التقرير السابق بشأن سحب 600 مليون دينارمن الاحتياطي العام لسداد المتبقي من رأس مال شركة الخطوط الجوية الكويتية ، ومناقشة مشروع انشاء مدينة الحرير بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله ، ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح . وقالت مقرر اللجنة النائبة صفاء الهاشم ان رأس مال الخطوط الجوية الكويتية الحالي 1.200 مليار دينار ولديها 35 طائرة فقط ، محملة ادارة الخطوط الجوية مسؤولية محو تاريخ هذه المؤسسة الذي يمتد لاكثر من 60 عاما . واعلنت الهاشم رفض اللجنة استدعاء بقية رأس مال الخطوط الجوية ، لافتة الى انه تم منح مسؤوليها فرصة للجتماع المقبل وبذلك فان تقرير اللجنة بسحب 600 مليون دينار لن يناقش في جلسة مجلس الامة المقبلة وابدت الهاشم تحفظها على اعتصام الطيارين الذي اعلن عن تنظيمه ، قائلة : انا ضد الاعتصامات ودوري داخل قاعة عبدالله السالم ولن احضر اعتصام الطيارين خاصة اننا توصلنا الى تصور جيد لمعالجة قضيتهم . وحول مشروع مدينة الحرير قالت الهاشم ان صلاحيات رئيس هيئة إنشاء مدينة الحرير وتطوير جزيرة بوبيان وميناء مبارك تفوق صلاحيات رئيس الوزراء .واضافت : لا يريدون ان يخضع مجلس الأمناء لرقابة المحاسبة ، لافتة الى ان المشروع الحكومي يتيح لاعضاء مجلس الأمناء ممارسة العمل التجاري والاستثماري دون اعتباره تعارض مصالح ودون تقديم الذمة المالية .

جانب من اجتماع اللجنة المالية

بانتخاب رئيس الجامعة وعمداء الكليات ورؤساء الاقسام بدلا من التعيين

خبراء «التعليمية البرلمانية» يطالبون بتطبيق الديمقراطية في «الجامعات الحكومية»

ربيع سكر

طالب خبراء اللجنة التعليمية البرلمانية بضرورة النص في مشروع قانون الجامعات الحكومية على مجانية وحرية التعليم وإمكانية فرض رسوم على دورات تدريبية او على طلاب اجانب ، والنص على الديمقراطية بانتخاب المناصب الجامعية العليا وحق الوصول الى المعلومات بشأن رفض ملف طالب او القرارات التأديبية . المذكرة التي اعدها خبراء اللجنة حول مشروع القانون المقدم من الحكومة في شأن الجامعات الحكومية وحصلت عليها « الوسط « وناقشتها اللجنة في اجتماع الامس ، انتقدت المشروع الحكومي فيما يتعلق باعتماد آلية التعيين في المناصب القيادية وتغييب آلية الانتخاب ، وطالب الخبراء بتطبيق نظام الانتخاب في اختيار عمداء الكليات ورؤساء الاقسام العلمية في الجامعة لضمان وجود استقلالية حقيقية للجامعة عن السلطة التنفيذية. واكدت المذكرة الفنية ضرورة اختيار رئيس الجامعة بناء على ترشيح 3 اسماء ينتخبهم الجسم التعليمي و مجلس الطلبة في الجامعة وفتح باب الترشيح الى منصب رئيس الجامعة لاصحاب الكفاءة من داخل الجامعة وخارجها ، وتوسيع و « دمقرطة « العضوية في المجلس الاعلى للجامعات لتحقيق التوازن بين سلطة التعيين التي تتمتع بها الحكومة و سلطة التمثيل التي تمثل المستفيدين المعنيين مباشرة بالجامعة . وطالبت المذكرة الفنية باعطاء الجامعات الحكومية استقلالية تامة عمليا واداريا وماليا عن الحكومة وانتقدت المذكرة ارتباط معظم القرارات الجامعية في المشروع بقانون المقدم من الحكومة بوزير التربية والتعليم العالي الذي يعين رئيس الجامعة والذي بدوره يعين نوابه وعمداء الكليات ورؤساء الاقسام. واكدت المذكرة ضرورة الغاء المادة رقم (44) المتعلقة بجامعة الشدادية في مشروع قانون الجامعات الحكومية لان جامعة الشدادية بدأ إنشاؤها بالفعل من سنوات وهي قيد الإنشاء و لم تنته بعد، بينما المشروع بقانون الحكومي الجديد ينص في المادة (4) على عدم انشاء جامعة حكومية جديدة الا بموافقة المجلس الاعلى للجامعات اولا. واكدت المذكرة الفنية ضرورة ان ينظم القانون اتحادات الطلبة والتأمين الطبي للطلاب وحقوقهم . ودعت المذكرة الى اعطاء الجامعات حق ان يكون لها نشاطات تجارية وتأسيس شركات مع شركات خاصة لاستثمار وتطوير براءات الاختراع . وناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد قانون الجامعات الحكومية بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس ومدير جامعة الكويت ومدير الهيئة العامّة للتعليم التطبيقي ورؤساء هيئة التدريس والتدريب في المعهد التطبيقي. وقال الفارس : ان قانون الجامعات الحكومية يهدف الى تنظيم الشؤون الادارية والمالية والهيكلية والعلمية لهذه الجامعات كل على حدة. وذكر الوزير الفارس انه طلب من اعضاء (التعليمية) ابداء ارائهم بشأن مشروع القانون مؤكدا سعي الحكومة لتحقيق المصلحة العامة فيما يتعلق بامكانية تحقيق رغبة القيادة السياسية بانشاء الجامعات في اسرع وقت ممكن. واضاف ان الغرض الرئيسي من انشاء الجامعات هو الوصول الى الجامعة في اسرع وقت مشيرا الى انه اوعز الى مسؤولي جامعة الكويت اعداد مذكرة متكاملة حول المدة الزمنية التي سيستغرقها انشاء الجامعة والمدة الزمنية التي ستستغرقها انتقال جامعة الكويت الى الموقع الجديد والطاقة الاستيعابية للجامعة واعضاء هيئة التدريس الذين تحتاجهم الجامعة.

واوضح ان القانون يختص بالجامعات الحكومية ومن ضمنها جامعة الكويت وجامعة صباح السالم في الشدادية وجامعة جابر الاحمد ولا يسري على الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التي لها قانون خاص ينظمها. وبين الفارس ان قانون الجامعات الحكومية سيلغي جميع القوانين الخاصة بالجامعات الحكومية المذكورة ويسمح للحكومة بانشاء جامعات وفقا لمشروعات بقوانين وليس مراسيم وبالتالي يسري على جميع الجامعات الحكومية الموجودة وينظم التنظيم الاداري والمالي والهيكلي لهذه الجامعات كل على حدة. وردا على سؤال حول تكرار مشكلة صعوبة الامتحانات قال انه اثناء جولته على عدد من المدارس اثناء تأدية الطلبة للاختبارات لاحظنا توتر العديد من الطلبة اثناء تأدية الاختبارات لذا اوعزت الى مسؤولي وزارة التربية لاعادة النظر في وجود اخصائي اجتماعي او نفسي خلال فترة الاختبارات لمساعدة الطلبة المتوترين نفسيا. وقال في السياق ذاته ان هذا الامر يساعد الطلبة المتوترين في بعض الجزئيات الصعبة في الامتحان حتى يكون لنا نظرة نفسية للطالب. وعن زيادة رسوم المدارس الخاصة بين الفارس ان وزير التربية والتعليم العالي السابق اصدر قرارا وزاريا في تحديد نسب الزيادة كل عام بحيث تكون 3 بالمئة للعام الدراسي السابق والحالي مشيرا الى ان وزارة التربية تدرس اعادة النظر في الرسوم بحيث تحقق العدالة المنشودة وتنظيم هذه العملية.

وعن مدى امكانية تقييم نظام (الكفايات) مع البنك الدولي اوضح الفارس ان الوزارة اعدت دراسة متكاملة حول تقييم تطبيق هذا النظام وليس تقييم المنهج الذي اعتمد ولا خلاف عليه لافتا الى ان الية التطبيق هي الجزئية التي تحتاج الى اعادة تقييم دوري لها فهناك اجتماعات للجنة التسيير وهي اللجنة المختصة بادارة هذا الموضوع للاطلاع على كافة تفاصيله.

وصرح مقرر اللجنة النائب عمر الطبطبائي أن الخلاف كان حول المادة 44 من القانون بشأن إنشاء جامعة جديدة حيث رفضت الجامعة ذلك أمّا التطبيقي فأبدى موافقة على إنشاء جامعة جديدة مشيرًا إلى أن أعضاء اللجنة استمعوا إلى جميع وجهات النظر خصوصاً المادّة 44 والتي كانت نقطة خلاف ما بين الطرفين الحكوميين الجامعة والتطبيقي. وطالب الطبطبائي الحكومة بإعادة النظر بهذا القانون حتى يتسنى لنا العمل وتكملة الطريق لإقرار هذا المشروع باعتباره قانونًا مهمًا لمستقبل التعليم. وبيّن أن المادّة 44 تنص على إنشاء جامعة أخرى غير جامعة الكويت، والتطبيقي يريد إنشاء جامعة أخرى وجامعة الكويت تريد أن يكون إنشاء الجامعة جديدة تابعة لها، متمنياً ان يحلّ الخلاف الحكومي الحكومي قبل الاجتماع المقبل باتّخاذ قرار حول هذا الأمر.

اللّجنة التّعليميّة خلال اجتماعها

عمر الطبطبائي: خلاف حكومي- حكومي حول تبعيّة جامعة الشّداديّة

الطيران المدني منحت مستثمرا أخذ رسوما من كل مغادر منذ 2004.. بلا سند قانوني

عبدالصمد: الإدارة الضعيفة للمواقع الاستثمارية في المطار حرمت خزينة الدولة من ايرادات مستحقة

عدنان عبد الصمد

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة قد اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي للإدارة العامة للطيران المدني للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه ، ودون حضور ممثل الوزير المختص.

في بداية الاجتماع أفاد ديوان المحاسبة أنه اجتمع مع إدارة الطيران المدني قبل اجتماع لجنة الميزانيات وأن الجهة قدمت إجراءاتها في تسوية الملاحظات المسجلة عليها واقتنع الديوان بإجراءات تسوية 60% من الملاحظات المسجلة. لاحظت اللجنة استمرار عدم تفعيل دور مكتب التفتيش والتدقيق الداخلي للطيران المدني على النحو الذي يؤدي إلى تلافي مثل هذه الملاحظات المالية والإدارية والمحاسبية ، مؤكدة على ضرورة تصويب هذه الملاحظة الواردة في تقرير ديوان المحاسبة والعمل على تعديل تبعية هذا المكتب وإلحاقه بأعلى سلطة إشرافية ليكون لديه الاستقلالية التامة في ممارسة اختصاصاته وتدعيمة بالكوادر المالية التي تتناسب مع مهامه.

تبين للجنة بشكل واضح أن السمة البارزة في ملاحظات ديوان المحاسبة تلك المتعلقة بضعف إدارة المواقع الاستثمارية في مطار الكويت الدولي مما تسبب في حرمان الخزينة العامة من إيرادات مستحقة لم تتخذ الجهة الاجراءات المناسبة لتحصيلها أو ضياع إيرادات كان من الممكن تحقيقها بسبب ضعف متابعة المواقع الاستثمارية. وأكدت اللجنة أنه في الوقت الذي تنادي فيه الحكومة بضرورة تنويع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات غير النفطية فإن (الطيران المدني) يقوم على سبيل المثال لا الحصر :- 1 – بمنح مواقع استثمارية لشركات دون طرحها في مزايدة عامة ودون أخذ موافقة وزارة المالية

2 – منح مستثمرين مساحات إضافية غير مضمنة في العقود الموقعة دون مقابل.

3 – منح مستثمر رسم 400 فلس عن كل مغادر دون سند قانوني منذ سنة 2004 بلغ ما أمكن حصره عن الخمس سنوات الأخيرة أكثر من 9 ملايين دينار

4 – عدم تطبيق غرامات مستحقة على بعض المستثمرين بسبب مخالفتهم شروط التعاقد. من واقع ملاحظات الديوان تبين للجنة أن الجهة تعاقدت بشكل مباشر على أعمال دون طرحها في مناقصة عامة للحصول على أفضل الأسعار، كما تكبد المال العام خسائر قضائية بسبب عقد لاستئجار سيارات تم إلغاءه فيما بعد.

وفي سياق متصل مددت الجهة عقد النظافة بمدة سنة كاملة بمبلغ 788،778 د.ك بحجة أنه الوقت لم يسمح بتجهيز المستندات لطرحها في مناقصة جديدة خلال الوقت المحدد رغم أن موضوع النظافة من المواضيع الروتينية التي كان من المفترض جهوزية الجهة لطرح المناقصة الجديدة في الوقت المحدد خاصة وأن مدة العقد 3 سنوات.

السبيعي يسلم الحمود مبادرة حل الازمة الرياضية

«الشباب البرلمانية» وجهت رسالة إلى الفيفا و «الأولمبية الدولية» للمطالبة برفع الإيقاف مؤقتا لمدة 6 أشهر

ربيع سكر

فيما وجهت لجنة الشباب والرياضة البرلمانية رسالة الى رئيسي اتحاد كرة القدم الدولي واللجنة الأولمبية الدولية للمطالبة برفع الايقاف مؤقتا عن الكويت لمدة 6 أشهر ، أعلن النائب الحميدي السبيعي عن تسليمه نسخة من مبادرته لرفع الايقاف عن الرياضة الكويتية لوزير الاعلام وزير الشباب والرياضه الشيخ سلمان الحمود، موضحا ان المبادرة تنص على ان تتعهد الحكومة للجنة الاولمبية الدولية بأن تقوم بالتنسيق مع مجلس الأمة في إصدار تشريعات تتوافق مع الميثاق الدولي في مدة اقصاها 6 شهور، وان يتم سحب الشكاوى المرفوعة مم قبل هيئة الشباب والرياضة ضد المنظمات الرياضية الدولية، وسحب قرارات حل مجالس ادارات الاندية الرياضية الى حين الفصل في القضايا المرفوعة ضدها. وبين السبيعي في تصريح صحافي ان المكتب الاستشاري القانوني لهيئة الشباب والرياضة حذر الهيئ من الاستمرار في قضاياها المرفوعة ضد المنظمات الدولية قد يترتب عليه دفع غرامة بقيمة مليار دولار للاتحاد الدولي ومثلها للجنة الاولمبية الدولية في حال خسارة القضايا ، مشيرا ان هذا الامر جعل الهيئة تتردد في استكمال القضايا. وقال: هذا آخر اقتراح يمكن ان نقدمه لابراء ذمتنا امام الشباب الرياضي والشعب الكويتي ، وأمام وزير الشباب والرياضة وسمو رئيس مجلس الوزراء 48 ساعه لتنفيذ هذا الاقتراح ، وبعدها (الوجه من الوجه ابيض)، مؤكدا اننا لن نسكت اكثر من ذلك والاسبوع المقبل ستكون لنا وقفة جادة وموقف حاسم وحازم وسنقوم بجميع الاجراءات التي كفلها الدستور بعد التباحث مع الزملاء.

وأرسلت لجنة الشباب والرياضة البرلمانية خطاباً رسمياً إلى رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» طالبت فيه برفع الإيقاف الرياضي عن الكويت مؤقّتاً لمدّة ستّة أشهر حيث إنهّا تحتاج إلى وقت للتأكّد من أن مشروع القانون الجديد الذي تقدّمت به الحكومة يحقّق متطلّبات اللّجنة الأولمبية الدولية والاتّحادات الدولية الأخرى وكذلك عدم تعارضه مع دستور دولة الكويت. وفيما يلي نصّ الرّسالة المذيّلة بتوقيع رئيس لجنة الشباب والرياضة النائب سعدون حماد: بناء على قيام انتخابات جديدة للبرلمان بدولة الكويت، وتشكيل حكومة جديدة بالإضافة إلى لجنة الشباب والرياضة الجديدة.

تفضلوا بالعلم أن سبب تشكيل لجنة الشباب والرياضة البرلمانية هو إحداث تغييرات في القوانين الرياضية من شأنها النهوض بالرياضة الكويتية وتوسعة قاعدة المشتركين فيها مع رفع مستوى المنافسات الرياضية وذلك بالتوافق مع الميثاق الاولمبي والنظم الاساسية الرياضية الدولية. كما يرجى العلم بأنّ مجلس الأمّة قام بتكليف اللجنة المذكورة للعمل لمدّة شهرين، لدراسة كافة المقترحات والملاحظات ومن ثم صياغة مشروع قانون رياضي جديد، وبعد ذلك دعوة اللجنة الأولمبية الدولية للاستماع الى ملاحظاتها تمهيدًا لرفع تقرير إلى مجلس الأمة قبل انتهاء مدة الشهرين. لذا نود أن نطلب منكم التفضل برفع الإيقاف مؤقّتاً لمدّة ستّة أشهر، حيث إن اللجنة تحتاج إلى وقت للتأكد من أن مشروع القانون الجديد يحقّق متطلّبات اللجنة الاولمبية الدولية، والاتّحادات الدولية الأخرى وكذلك عدم تعارضه مع دستور دولة الكويت. على أمل أن تتفهموا ذلك وتتعاونوا معنا في هذا الشأن، خاصّة أن مجلس الأمّة يعمل معكم بكل نية صادقة لرفع الإيقاف الرياضي عن دولة الكويت.

جانب من اجتماع سابق للجنة الشباب والرياضة

بشرط أن يكون صاحب العمل كويتي الجنسية

الفضالة يطالب بمنح ترخيص لسيارات المشاريع الصغيرة لممارسة نشاط البيع المباشر

يوسف الفضالة

دعا النائب يوسف الفضالة في اقتراح برغبة الى منح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة «ترخيصا لسيارات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لممارسة نشاط البيع المباشر»

وجاء في المقترح : نظراً لتزايد عدد السيارات غير المرخصة من قبل وزارة التجارة والصناعة ووزارة البلدية ووزارة الداخلية وغيرها من الجهات والمنتشرة في بعض المواقع التي تخلو من الخدمات والمواقع التجارية وعلى الرغم من كثرة روادها وتشجيعا للشباب الكويتي المبادر ولتحسين بيئة أعمال المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، يجب على الوزارات والجهات الحكومية المختصة بهذا الشأن التنسيق فيما بينها لإصدار تلك التراخيص وإعداد اللوائح والإرشادات التي تنظم هذا العمل بالشكل الصحيح وتضمن سير عمله.

واقترح الفضالة منح ترخيص لسيارات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لممارسة نشاط البيع المباشر، على أن تكون بشروط خاصة للحاصلين عليها متمثلة في:

1 – أن يكون صاحب العمل كويتي الجنسية.

2 – أن يكون المشروع أو الشركة مملوكة بنسبة 100% من كويتيين الجنسية.

3 – أن يكون مدير المشروع (مدير الشركة) مسجلا على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية (صاحب عمل).

4 – يجب أن تكون العلامة التجارية للمشروع كويتية المنشأ مسجلة أو قيد التسجيل لدى وزارة التجارة، وإن كانت العلامة التجارية عالمية مقيدة بالكويت يجب أن لا يتجاوز عدد عمالتها عن 50 عامل.

5 – أن تكون نسبة ملكية المدير المسجل على الباب الخامس لا تقل عن 15 % من الشركة المالكة للعلامة التجارية.

6 – أن يتم ترخيص عدد سيارة واحدة (1) كحد أقصى للمدير المسجل على الباب الخامس (صاحب العمل) وإن كانت الشركة تمتلك أكثر من علامة تجارية أو مشروع فالترخيص يمنح للمدير فقط بالحد الأقصى المذكور.

7 – النشاط يقتصر على المطاعم المتنقلة والمواد الغذائية والبيع بالتجزئة.

8 – أن تكون السيارات مطابقة للمواصفات والمعايير الخاصة بالنشاط ويراعى فيها معايير الصحة والسلامة.

وتابع الفضالة : على أن يراعى في ذلك الآتي: تنشأ أقسام معنية بالتراخيص المطلوبة لدى الوزارات والجهات المعنية. أن تحدد الأماكن المسموح الوقوف فيها وأوقات مزاولة النشاط. أن يكون المدير المسجل على الباب الخامس مسؤول عن نظافة المواقع والمحافظة عليه وتنظيف المنطقة المحيطة بالموقع وعدم إتلاف المواقع. يتم الكشف على السيارات بشكل دوري من قبل الجهات المعنية للتأكد من سلامتها وصحتها وعدم مخالفتها للوائح. تضع الجهات الحكومية المعنية المواصفات الخاصة لكل سيارة والنشاط المرتبط بها. وجود جهاز لتحديد مواقع السيارات أو العربات يراقبه ويشرف عليه الأقسام المعنية بالجهات الحكومية المشار إليها. عدم مبيت السيارات في الأماكن المحددة والمصرحة للنشاط. أن لا تعيق السيارات حركة سير الطريق، وعدم وجودها داخل المناطق السكنية أو بجانب المحلات التجارية التي تؤثر عليها لضمان سلامة التنافسية وعدم وقوفها عند المدارس وعدم تجولها لممارسة البيع. يستثنى في البند رقم (3) والبند رقم (5) من الاقتراح الحاصلين على تمويل من قبل محفظة التمويل الحرفي والمشروعات الصغيرة لدى بنك الكويت الصناعي، أو الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة. تكون مدة الترخيص سنة واحدة تجدد بعد استيفاء متطلبات الجهات المعنية

في ظل وجود طلب معروض على مجلس الأمة

هايف: إحالة أعضاء هيئة مكافحة الفساد الى التقاعد أمر في غاية الخطورة

محمد هايف يصرح للصحافيين

أكد النائب محمد هايف ان ما يتردد عن عزم الحكومة احالة اعضاء هيئة مكافحة الفساد الى التقاعد امر في غاية الخطورة، ولا سيما في ظل وجود طلب معروض على مجلس الامة للتشكيل لجنة تحقيق في قضايا الهيئة.

وقال هايف في تصريح صحافي ان الامر اذا صح فإن عليه علامات استفهام ولا يمكن ان نقبله، متسائلا: كيف نأمل من الهيئة ان تمارس دورا فاعلا وهي تخضع لقرارات ارتجالية؟

واضاف: يجب ان تستمر الهيئة في العمل والخلاف يجب ان يحل من خلال التحقيق بمجلس الامة، حتى نعرف من هو المخطئ الرئيس ام الأعضاء، وهذا الامر سيضع علامات استفهام بأنكم لا تريدون من يكافح الفساد، مؤكدا ان الشعب الكويتي يعول كثيرا على الهيئة في ان تنقذ البلد من الفساد، وبالتالي فلا يجب ان تكون خاضعة للضغوط والأهواء.